نضال الشعب

الاثنين 2026/8/17 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (200)

د. مجدلاني: قرار الاحتلال نقل صلاحيات إنفاذ القانون في المستوطنات في الضفة إلى الشرطة الإسرائيلية تغيير قانوني مهم يمهد ويشرعن الضم

الانتخابات العامة استحقاق وطني وليس مطلباً دولياً

افتتاحية العدد

يثار في العديد من المنتديات السياسية، وفي الحوارات الجارية بين مختلف الفئات والمكونات المجتمعية وبعض المنصات السياسية، أن الانتخابات الفلسطينية ليست فقط مطلباً وطنياً، بل أصبحت متطلباً دولياً لإعادة تأهيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وقبولها طرفاً أو شريكاً في ترتيبات المرحلة المقبلة، خصوصاً مع انتهاء تفويض «مجلس السلام» من قبل مجلس الأمن، استناداً إلى القرار 2803.

إن التأكيد والتمسك بهذه المقولة ينفي، بالضرورة، الأهمية والجدوى والضرورة الوطنية الفلسطينية لإجراء هذه الانتخابات، التي تأخر إجراؤها لأسباب تتصل بعاملين رئيسين: أولهما الوضع الداخلي، المتمثل في تداعيات الانقسام وآثاره، ولا سيما في ضوء الكارثة الوطنية التي حلت بالشعب الفلسطيني وقضيته ونظامه السياسي بعد مغامرة حركة حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023؛ وثانيهما ضغوط الظرف الموضوعي، المتمثلة في العقبات والعراقيل التي تضعها حكومة الاحتلال الإسرائيلي أمام إجراء الانتخابات الفلسطينية، لما يترتب على نتائجها من تجديد وتقوية لشرعية النظام السياسي الفلسطيني، في الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل منذ سنوات على تجويف هذه الشرعية وإضعافها أمام شعبها، سواء من خلال تعزيز الانقسام، أو عبر الإجراءات الأمنية والمالية والاقتصادية الرامية إلى تقويض السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، باعتباره الحامل الطبيعي لمشروع الدولة الفلسطينية، المتناقض بطبيعته مع مشروع اليمين القومي والديني والفاشيين الجدد، الرامي إلى إنهاء حل الدولتين المتفق عليه دولياً، والقائم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

لقد أسهم نضوج الظروف الموضوعية، إلى جانب التأييد والرغبة الدوليين في إجراء الانتخابات العامة في فلسطين، وما أفرزته حرب الإبادة على شعبنا في قطاع غزة، وحرب التدمير والتطهير العرقي في الضفة الغربية، في خلق واقع أصبحت فيه الانتخابات مصلحة وطنية ضرورية وملحة، للأسباب التالية: هي مصلحة وطنية أولاً وقبل كل شيء للحفاظ على وحدة الوطن والشعب والنظام السياسي الفلسطيني، من خلال نظام انتخابي يعتبر الوطن دائرة انتخابية واحدة، بما يوحد جغرافية الوطن ويضمن وحدته، ويوحد الشعب عبر نظام التمثيل النسبي الكامل، الذي يتيح للشعب الفلسطيني أن يشارك في الترشيح والانتخاب على امتداد الوطن، من رفح إلى جنين، مروراً بالقدس العاصمة، كما أن مخرجات الانتخابات، من خلال مجلس تشريعي منتخب بشفافية ونزاهة وحرية، من شأنها أن تسهم في توحيد النظام السياسي الفلسطيني الذي مزقه الانقسام طوال السنوات الماضية، وأن تعيد بناء العلاقة الديمقراطية بين المؤسسات والشعب على قاعدة التمثيل والاختيار الحر.

الانتخابات مهمة وضرورية لإعادة بناء وتجديد بنية النظام السياسي الفلسطيني، التي تآكلت خلال السنوات السابقة بفعل توقف دورية الانتخابات، ولا ينبغي النظر إلى الانتخابات بوصفها مجرد أداة للتداول السلمي للسلطة، على أهميتها، بل باعتبارها أيضاً أداة لتجديد بنية النظام السياسي، وتغيير أدواته وآلياته بما يتلاءم مع روح العصر ومتغيراته ومتطلباته، وبما يعيد للمؤسسات السياسية قدرتها على الاستجابة للتحديات الوطنية المتجددة.

الانتخابات مطلب مهم وضروري لتجديد الشرعية الشعبية التي تفرزها صناديق الاقتراع، ولا ينبغي أن يبقى الاستناد إلى الشرعية التاريخية والنضالية، رغم أهميتها ومكانتها، هو المحدد الوحيد لشرعية النظام السياسي، فالتأخر في إجراء الانتخابات، رغم أهمية ووجاهة الأسباب التي حالت دون إجرائها، شكّل مساساً بشرعية النظام السياسي الفلسطيني، ووفر مادة للتوظيف من قبل الاحتلال أولاً، الذي يواصل اتهامنا بتغييب الديمقراطية، كما وفر مادة لأوساط معارضة لا ترى مجمل المعطيات التي تعيق إجراء الانتخابات، بقدر ما تركز حملتها على القيادة باعتبارها المعيق أمام إجرائها.

الانتخابات مدخل لإنهاء الانقسام عبر حوار وطني جاد يركز، في جوهره، على ضمان إجراء الانتخابات بتوافق وطني، وبحرية وشفافية ونزاهة، وإزالة أية عقبات أو عراقيل أمام إجرائها، والالتزام باحترام نتائجها في تشكيل المجلس التشريعي والحكومة المنبثقة عنه، وما يتلو ذلك من استحقاقات، بما فيها الانتخابات الرئاسية، وذلك بعد أن فشلت المحاولات السابقة في إنهاء الانقسام بالوسائل والأدوات ذاتها التي جرى اعتمادها طوال السنوات الماضية.

إن إجراء الانتخابات وضمان الحرية والشفافية والنزاهة فيها يعزز، أولاً، ثقة شعبنا بالنظام السياسي الفلسطيني، ويعيد الاعتبار إلى الديمقراطية باعتبارها جزءاً أصيلاً من المشروع الوطني، وليس مجرد استجابة لضغوط خارجية، كما يضع في أيدي أصدقائنا في العالم سلاحاً سياسياً جديداً، إلى جانب حقنا المشروع في تقرير المصير وتجسيد دولتنا المستقلة، التي تعترف بها 160 دولة في العالم؛ وهو سلاح الديمقراطية والشرعية الشعبية، الذي يؤكد أننا شعب حي، ديمقراطي، يزخر بالتعددية الحزبية والسياسية المسؤولة، ويستحق الحرية والاستقلال كباقي شعوب العالم. فالانتخابات الفلسطينية ليست منحة من أحد، ولا استجابة لمطلب دولي، ولا ورقة تستخدم لتحسين صورة النظام السياسي الفلسطيني أمام الخارج؛ إنها، قبل كل شيء، استحقاق وطني ودستوري وسياسي، وحق أصيل للشعب الفلسطيني، وأداة لإعادة بناء الثقة بين الشعب ومؤسساته، وتجديد شرعية النظام السياسي، واستعادة وحدة الوطن والنظام، وفتح الطريق أمام مرحلة جديدة يكون فيها الشعب مصدر الشرعية وصاحب الحق في اختيار ممثليه وتحديد اتجاهاته السياسية، ومن هنا، فإن الدفاع عن إجراء الانتخابات لا ينبغي أن يكون دفاعاً عن موعد أو استحقاق إجرائي فحسب، بل دفاعاً عن حق شعبنا في تجديد حياته السياسية، وعن حقه في بناء نظام ديمقراطي تعددي قادر على حمل مشروعه الوطني ومواجهة الاحتلال، وفي الوقت نفسه قادر على استعادة ثقة المواطن الفلسطيني، وصون وحدة المجتمع، وفتح أفق سياسي جديد أمام شعب أنهكته الحروب والانقسام والاحتلال، لكنه لم يفقد حقه في أن يختار، وأن يقرر، وأن يصنع مستقبله بإرادته الوطنية الحرة.

خمسون عاما على ملحمة تل الزعتر.. وخطة بن غوريون مستمرة

بقلم: د. فريد اسماعيل

خمسون عاما مرت على ملحمة مخيم تل الزعتر، المخيم الفلسطيني الذي كان يقع في الجزء الشرقي من بيروت والذي تقاطعت على أبوابه آنذاك احقاد اليمين اللبناني مع الاهداف الإسرائيلية والمصالح السورية، ليرتقي عرش الاستشهاد في 12 اب عام ١٩٧٦، خارجا من جغرافيا المنطقة ليدخل التاريخ بسجل تزين صفحاته هامات الكرامة والشرف والإباء رغم المذبحة الكبرى. لم يكن مخيم تل الزعتر استثناء في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، ولم يكن القضاء عليه ومحوه من الجغرافيا منفصلا عن الاستراتيجية الإسرائيلية التي يشكل فيها محو المخيمات ركنا اساسيا. فمنذ خمسينيات القرن الماضي وضع بن غوريون وقيادات إسرائيلية خطة عرفت باسم» خطة تفكيك المخيمات»، هدفها طمس قضية اللاجئين ومنع المخيمات من أن تصبح شاهدا على النكبة ورمزا سياسيا وطنيا ومركزا للمقاومة الوطنية والشعبية، وبذلك بقيت المخيمات الفلسطينية هدفا استراتيجيا لإسرائيل، من لبنان إلى غزة والضفة الغربية، لأن دولة الاحتلال تدرك بأن المخيمات تمثل ذاكرة النكبة وبوصلة حق العودة وليست مجرد جغرافيا تضيق بقاطنيها.

تل الزعتر لم يكن أول المخيمات التي تعرضت للمحو من الخارطة بعد أن دفع أهله أغلى الأثمان دفاعا عن قضيتهم ووجودهم، فقد سبقه في دفع ضريبة الدم والوجود مخيم النبطية في الجنوب اللبناني حيث قامت إسرائيل في 16 أيار عام ١٩٧٤ باستهدافه بغارات جوية متتالية أدت إلى تدميره بالكامل وارتقاء قافلة كبيرة من ابناءه من الاطفال والنساء والشيوخ شهداء، وقافلة أكبر من الجرحى، بررتها دولة الاحتلال كرد انتقامي على عملية معالوت الي أدت الى مقتل أكثر من عشرين إسرائيليا. لكن الحقيقة أن الهدف الاساس كان محاولة إبادة جماعية حيث ذكر وقتها بيان للهلال الأحمر الفلسطيني أن القصف أدى الى استشهاد أكثر من خمسين مدنيا جلهم من الاطفال والنساء، وأن الطائرات الصهيونية ركزت هجماتها تحديدا على المدنيين بهدف الإبادة. وقد استمرت عملية رفع الانقاض والبحث عن المفقودين أياما عديدة تبين بختامها أن عدد الشهداء تجاوز الأربعة وتسعين شهيدا، وبعد أن أنهت الجرافات عملها كان المخيم قد فقد كل معالمه بشكل كامل وتحول إلى أرض مقفرة. وما يعزز حقيقة أن تدميره لم يكن ردا على العملية الفدائية وإنما تنفيذا لنظرية بن غوريون، أن إسرائيل منعت إعادة بناءه وهددت بتدميره مرة أخرى إذا ما أعيد تشييده. هذا التهديد جعل وكالة الاونروا وجهات أخرى يتجنبون إعادة البناء، ليشكل هذا المخيم مثالا على التهجير القسري المنهج الذي تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني في لبنان، والمستمرة اليوم فصوله في قطاع غزة والضفة الغربية. اما سكان المخيم البالغ عددهم آنذاك الخمسة آلاف ونيف، فقد أصبحت الأرض مساحتهم بعد أن ضاقت بهم السبل ولم يجدوا من يساندهم او يأويهم أو يدعمهم (وهذه للأسف حقيقة) ، فانتشروا في باقي المخيمات الفلسطينية وفي بعض البلدات على امتداد الأرض اللبنانية، ومنهم من غادر مع عائلته إلى خارج لبنان إلى حيث ساقته الأقدار.

بعد تدمير مخيم النبطية بشكل مباشر من دولة الاحتلال عبر طائراتها، اعتمدت إسرائيل في تدمير وازالة مخيمات أخرى في لبنان على حلفاءها من المليشيات اليمينية خلال الحرب الاهلية، حيث تم حصار وتدمير مخيمات جسر الباشا، ضبية، والكرنتينا. فمخيم جسر الباشا والذي كان معظم سكانه من المسيحيين الفلسطينيين، تعرض لمجزرة ارتكبها اليمين اللبناني عام ١٩٧٦ ذهب ضحيتها أكثر من ٢٠٠ شهيد بعد سقوطه بيد المهاجمين. اما المخيم الأكبر تل الزعتر والذي تقاطعت عنده مصالح اليمين اللبناني وسوريا وإسرائيل، فقد سقط فيه آلاف الشهداء والجرحى وعدد كبير جدا من المختطفين والمفقودين الذين لم يعرف مصيرهم حتى يومنا هذا، بعد حصار دام ٥٢ يوما صد فيه المدافعون عنه ٧٢ هجوما على مختلف المحاور تلقى خلالها أكثر من خمسة وخمسين ألف قذيفة متنوعة، وارتقى أكثر من ٤٠٠٠ شهيد وشهيدة نصفهم تقريبا أثناء الحصار والباقي يوم الخروج الكبير في ١٢ آب ١٩٧٦. فمع الحصار من كل الجهات، نفذ الدواء وشح الماء واختفى الخبز وأصبح الموت جزءا من تفاصيل أيام الحصار. ومع ذلك ظل أبناء شعبنا متمسكين بما بقي لهم من حياة، يقاتلون دفاعا عن وجودهم وكرامتهم وحقهم في ان يكون لهم غد كباقي الخلق. لم يكن الدفاع عن تل الزعتر دفاعا عن بضعة أمتار، بل عن فلسطين التي حملها اللاجئ في قلبه منذ النكبة، وعن مفتاح بيت لم يعد إليه، وعن حق العودة الذي اراد أن يورثه لأبنائه كحق لا يسقط بالتقادم.

هذه المجازر الدموية لم تثني إسرائيل عن مشروعها الهادف الى تدمير المخيمات والفتك بالشعب الفلسطيني. فمجزرة صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ لم تكن مجرد حادثة في خضم حرب أهلية، بل جريمة إبادة جماعية ارتكبت في ظل الاحتلال الإسرائيلي لبيروت الذي حاصر المخيمات، اقام الحواجز لمنع الفرار، وأطلق القنابل المضيئة ليلا لتسهيل عمليات القتل، بينما كان على اطلاع كامل بالفظائع التي كانت ترتكب داخل هذه المخيمات، ويحمي المنفذين من مليشيا القوات اللبنانية التي كانت تحت قيادة ايلي حبيقة آنذاك وبمشاركة ما كان يسمى بجيش لبنان الجنوبي بقيادة سعد حداد وقوات موالية أخرى. وعلى مدى أكثر من ٤٣ ساعة كانت ترتكب أكثر الجرائم فظاعة داخل صبرا وشاتيلا من قتل جماعي واغتصاب وبقر للبطون وتدمير للمنازل، والمجرم شارون يراقب بمنظاره ما يحدث من احدى الشرفات المطلة منتشيا. وحتى اليوم لا زال من الصعب حصر عدد الضحايا بدقة لكنه يتراوح بين ٣٥٠٠ و٤٠٠٠ ضحية استنادا الى معظم المصادر. وقد اقرت لجنة كاهان الإسرائيلية عام ١٩٨٣ بأن الجيش الإسرائيلي كان على علم بالمجزرة ولم يمنعها، وحملت وزير الدفاع شارون المسؤولية الغير مباشرة واوصت بإقالته. كما أن لجنة دولية برئاسة شون ماكبرايد اعتبرت المجزرة شكلا من أشكال الابادة الجماعية، وأكدت مسؤولية إسرائيل باعتبارها القوة المحتلة. وقد كان قدر صبرا وشاتيلا أن يتعرضا مرة أخرى بعد سنوات إلى حصار جديد وقتل ودمار شبه كامل ولكن هذه المرة على يد (الاخوة) بما سمي بحرب المخيمات التي طالت أيضا مخيمات الجنوب اللبناني وبشكل خاص مخيمات منطقة صور.

منذ النكبة وحتى يومنا هذا لم تتوقف إسرائيل عن استهداف المخيمات، وما حصل في غزة ويحصل اليوم في مخيمات الضفة في جنين وطولكرم ونور شمس وغيرها يثبت ان المعركة هي على الهوية والحق. فمنذ خطة بن غوريون في الخمسينيات الى جرائم نتنياهو اليوم، الهدف إلغاء المخيمات وبالتالي الانتهاء من قضية اللاجئين في إطار هدف اوسع متمثل بإنهاء الوجود الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

خمسون عاما على ملحمة الصمود في مخيم تل الزعتر والذاكرة لا تموت، والمخيمات التي ازيلت عن الخارطة يجب أن تبقى راسخة في ذاكرتنا وذاكرة الاجيال القادمة، لأن هناك اليوم من يريد أن يعيد إنتاج الرواية نفسها بوسائل مختلفة بالتحريض على اللاجئ الفلسطيني بتصويره عبئا وتحميله أزمات لم يصنعها، ومحو حقيقة انه شعب اقتلع من أرضه وما زال يدفع ثمن النكبة.

الأمية وأزمة القراءة في العالم العربي

بقلم: عائدة عم علي

لو تتبعنا مؤشرات القراءة في وطننا العربي لرأينا أنها لا تبشر بإيجاب من حيث المعطيات الرقميةً ومستويات الوعي اذ تشير أحدث الدراسات والابحاث المتخصصة الى ان نسبة الأمية في الدول العربية تزيد على 22 بالمائة مقارنة بـ 13.6 في المائة كمتوسط عالمي، اي أن عدد الأميين من سكان الوطن العربي عام 2015 يتجاوز 54 مليون أمي، وهو رقم مخيف إذا ما وضع في مخبر التحليل.

الواقع أن «الأمية» لا تزال تمثل واحدة من أولى قضايا الأمن القومي العربي، فعلى الرغم من انخفاس معدلاتها بشكل كبير منذ العام 1970 والتي قدرت ب 73 بالمائة انخفضت الى 38 بالمائة في عام 2000، إلا ان معدلها في البلدان العربية بحسب إحصاءات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو». قابلا للارتفاع في ظل الأوضاع التعليمية التي تعانيها بعض الدول العربية بسبب الأزمات والنزاعات المسلحة، والتي نتج عنها عدم التحاق قرابة 13.5 مليون طفل عربي بالتعليم النظامي بين متسربين وغير ملتحقين.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية لدى الذكور في الوطن العربي هي في حدود 14.6 في المئة، بينما ترتفع لدى الإناث إلى 25.9 في المئة، وتتراوح نسبة الأميات في عدد من ادول المنطقة بين 60 و80 في المئة. وعالميا تقدر الأمية بـ 773 مليون شخص من الشباب والكبار غير الملمين بمهارات القراءة والكتابة.

لكن الأمية ليست قضية فرد لا يقرأ ولا يكتب، وإنما مشكلة اقتصادية واجتماعية ووطنية من حيث اثارها ونتائجها وانعكاساتها على عملية التنمية الى جانب انها بؤرة الفقر والجنوح والتطرف بكل اشكاله ومظاهره ومع ان تعريف الأمية لم يعد كما كان سابقا وهو عدم القدرة على القراءة والكتابة بلغة ما، حيث دخل في التعريف عند كثير من الشعوب الامية الثقافية والإلكترونية وغيرها ما يعني ان الرقم المشار اليه بالنسبة للعرب سيتحرك كثيراً إذا ما توسعنا في تعريف من هو الأمي.

وهنا تبين الدراسة المشار اليها أن حصة الفرد العربي من القراءة في السنة الواحدة لا تزيد على ساعات قليلة وأن الدول العربية من اقل دول العالم طباعة وإصداراً للكتب. حيث يبلغ نصيب كل مليون مواطن اقل من ثلاثين كتاباً وتتسع الفجوة الرقمية أكثر عند الحديث عن اقتناء الحواسيب فالمتوسط العالمي عند الدراسة هو 80 حاسوباً لكل ألف شخص بينما هي في وطننا العربي 18 حاسوبا لكل ألف شخص، وتشير الدراسات الى أن عشر العلماء العرب يهاجرون خارج بلدانهم بحثاً عن بيئة عمل أفضل.

ان تحليل تلك الظاهرة الخطيرة وخاصة «الأمية المجتمعية»، التي تعد مرضاً خطيراً ومدمراً للمجتمع لأنها تغيب الوعي بحقيقة الهوية والمجتمع ما يجعلنا نقف عند اسبابها وطرق معالجتها

وفي مقدمتها الفقر والحاجة وما يستجره من أمراض اجتماعية واقتصادية وسلوكية وتوعوية حيث يتركز جهد الفرد والاسرة على تأمين سبل العيش وأولويات الحياة من طعام وشراب وصحة وملبس، وإذا وضعنا مسألة الفقر جانباً نجد أسباباً اخرى منها ارتفاع اسعار الكتب بالقياس لمستويات الدخل وتكاليف الطباعة وعدم جودة المنتج حيث اغلب القراء من ذوي الدخل المحدود.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة التي تقوم بها الحكومات العربية بمشاركة المجتمع المدني في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، إلا أن أعداد ونسب الأمية ما زالت غير مرضية، كما انها تزداد تفاقما بسبب حالات الطوارئ الناجمة عن الحروب والنزاعات المسلحة وتفشي الجهل و سيطرة العصبيات الطائفية والقبلية والتخلف الاجتماعي في بعض الدول العربية ما أدى الى اعاقة مسارات التنمية المختلفة، كما انها تجعل من مواطني هذه الدول أكبر عرضة للتحول نحو العنف والإرهاب، وكافة المشكلات الاجتماعية الأخرى .وخصوصا أن بناء الإنسان الجديد يعتمد كلياً على نشر الوعي والمعرفة ومحاربة الجهل والكسل الفكري.

في حين يرى بعض الاختصاصيين ان ثمة صورة قاتمة ترسمها الإحصاءات العالمية عن الأمية في العالم، فتشير إلى أن واحدا من كل خمسة أشخاص على الأرض أمي بالفعل، وأن ثلثي الأميين هم من النساء، كما أن درجة هذا الخطر ترتبط بمفهوم كل مجتمع حول الأمية، فيرى كثير من الناس أن وجود نسبة معينة من الأمية هو أمر مفروغ منه وطبيعي ولا يشكل هاجسا لدول العالم.

لا شك أن ظاهرة ضعف وقلة عدد القراء في البلدان العربية تتطلب جهداً جماعياً تشارك فيه المؤسسات ولاسيما الثقافية والتربوية من خلال المناهج المدرسية ووسائل الاعلام حيث يتم التركيز في المدارس على حصص المطالعة الحرة والهادفة وتزويد المكتبات المدرسية بأفضل الكتب العلمية والادبية والتاريخية وكتب القصة والشعر والمسرح والفنون تلك التي تساهم في تفتيح العقول وتربية الذائقة وحب العلم والمعرفة والاطلاع , والى جانب تلك المؤسسات يأتي دور المؤسسات الاعلامية واتحادات الكتاب والناشرين بحيث يتم التركيز على ثقافة القراءة والمكتبات المتنقلة ومعارض الكتب في الحواضر والارياف لتوطين ثقافة القراءة حيث يعرف الانسان بوصفه كائناً مثقفا» اخذا» في الاعتبار أهمية القراءة والمتابعة.

«نقص المخزونات الصاروخية».. حين يتحول التفوق العسكري إلى مأزق صناعي!

بقلم: خليل حمد

لا تُخاض الحروب بلا أثمان مطلقاً، سواء للطرف الأقوى أم «الأضعف»، رغم أن المسميات المطلقة هنا ليست دقيقة بالكامل في ظل تعدد أشكال الحروب واختلاف مستويات خوضها. أحد الأثمان التي بدأت الولايات المتحدة تكتشفها عقب الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران هي «استنزاف الترسانة الأمريكية»، ليس في المنطقة، بل على مستوى السلاح الأمريكي في العالم.

فالحرب بالنسبة لقوة عسكرية بحجم الولايات المتحدة، لا تُقاس فقط بما تنفقه من أموال أو ما تخسره من جنود ومعدات، وإنما أيضاً بما تستهلكه من ذخائر يصعب تعويضها بسرعة. وهنا تبرز الصواريخ بوصفها واحدة من أكثر حلقات القوة العسكرية الأمريكية حساسية: أسلحة عالية الكلفة والتعقيد، تتطلب خطوط إنتاج متخصصة وسلاسل توريد لا يمكن توسيعها بين ليلة وضحاها. وهنا يبرز السؤال المتعلق ليس بـ جودة السلاح الأمريكي، بل في القدرة على إنتاج كميات كافية منه في حرب استنزاف طويلة.

النقص الحالي في مخزونات الصواريخ أجبر وزارة الحرب الأمريكية «البنتاغون» على سحب ذخائر وسفن وطائرات ووحدات دفاع جوي من أوروبا وآسيا إلى شرق المتوسط، والمنطقتان اللتان تم سحب الصواريخ منهما تعتبران كلمة السر فيما تسميه واشنطن والغرب «ردع الصين وروسيا». الأزمة إذاً أعمق من حدث عابر، بل هي ناقوس خطر حقيقي يكشف عن فجوة بين معدل الاستهلاك وسرعة التصنيع لتعويض الفاقد، مع الإشارة إلى أن تحليلاً لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية «CSIS» في أيار/ مايو 2026، اعتبر أن إعادة بعض أنواع الأسلحة الرئيسية إلى مستويات مخزونات ما قبل الحرب على إيران قد تستغرق سنوات، وليس أشهرا.

تراقب روسيا والصين هذا المشهد المعقد الذي تعيشه الصناعات الصاروخية في الولايات المتحدة حالياً، من بوابة «نقاط الضعف» التي قد يفتحها هذا الموضوع إذا ما استمر لسنوات كما هو متوقع. فهذا النقص ليس عادياً في ظل تقديرات حديثة تشير إلى أن واشنطن استهلكت نحو 65% من مخزون صواريخ «باتريوت» خلال الحرب، و38% من صواريخ «ثاد»، فيما استُخدم ما يقارب نصف مخزون «توماهوك» العالمي، فضلاً عن الاستهلاك الكبير للصواريخ الدقيقة بعيدة المدى، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى تأخير تسليم أسلحة إلى عدد من عملائها في أوروبا وآسيا.

بالنسبة لروسيا، في الأمر عصفوران في آن معاً، الأول الأكثر آنيةً لموسكو يتعلق بانخفاض توريدات صواريخ الدفاع الجوي التي تسلمتها أوكرانيا من حلفائها في هذا العام إلى الثلث مقارنة بالعام 2025، الثاني يتعلق بـ «نقطة الضعف» التي تعني بشكل واضح «ثغرة زمنية في الجاهزية الأمريكية وجاهزية الحلفاء» أمام أي مواجهة محتملة مع روسيا. ذلك لأن الأسلحة التي تم سحبها استُهلكت، وتحتاج سنوات لإعادة تعويضها. لا يعني ذلك أن موسكو ستبدأ حرباً ضد الولايات المتحدة أو أي من حلفائها، خصوصاً أنها لا تزال تخوض حربها في أوكرانيا دون حسم، لكنه يعني، على الأقل، أن كلفة أي مواجهة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها قد تكون أعلى مما كانت عليه قبل الحرب على إيران، وهو ما يفتح أمام موسكو هامشاً جديداً للمناورة والضغط.

وبالحديث عن روسيا، أثبتت قدرة موسكو على التعاطي الصناعي مع الحرب في أوكرانيا أن هناك عاملاً استراتيجياً مهماً يشكل اختلافاً جوهرياً في القدرات بينها وبين واشنطن، ففي حين تستطيع أميركا إنتاج صاروخ متقدم ، لكنها لا تستطيع إنتاجه، في بعض الحالات، بالسرعة الكافية لتعويض ما تستهلكه منه الحروب، فإن موسكو تستطيع تحويل الصناعة إلى نمط إنتاج حربي واسع عندما تصبح الحرب أولوية و تشير مثلاً دراسة لـ RUSI إلى أن إنتاج صاروخ «خا101-» ارتفع من 56 صاروخاً في العام 2021 إلى نحو 420 صاروخاً سنوياً في 2023.

الأمر بالنسبة لبكين مختلف، فإذا كانت روسيا تمثل نموذج «اقتصاد الحرب»، فإن الصين تمثل ما هو مختلف وأكثر أهمية على المدى الطويل: «القاعدة الصناعية الضخمة». لا تحتاج الصين إلى تحويل اقتصادها بالكامل إلى اقتصاد حرب كي تمتلك قدرة الإنتاج الهائلة، فهي تمتلك أساساً قاعدة صناعية وتجارية عملاقة، وسلاسل توريد واسعة مكنتها من بناء ترسانة صاروخية ضخمة، خصوصاً بعيدة المدى والبالستية والمضادة للسفن.

تشير الدراسات إلى أن الصين لديها القدرة على بناء السفن مثلاً تبلغ نحو 230 ضعف القدرة الأمريكية. لا يعني ذلك أنها تصنع الصواريخ أسرع بهذا المعدل، لكنه مؤشر مهم على الفارق الكبير في القدرات التصنيعية.

«نقطة الضعف» أو «ثغرة القوة» بالنسبة لواشنطن هنا تتعلق باحتمال اندلاع أي مواجهة بشأن تايوان في المدى القريب، لأنها ستتطلب من الولايات المتحدة استهلاك أعداد هائلة من الصواريخ الاعتراضية الصواريخ بعيدة المدى، وهو ما قد لا تمتلكه واشنطن حالياً، وهذا من شأنه أن يحول الحرب من مسابقة تكنولوجية إلى مسابقة صناعية، لأن المعادلة هنا لا تتعلق بجودة السلاح فقط –على أهمية وجودة السلاح الصيني– بل بقدرة الدولة على إنتاج السلاح الجيد بأعداد كافية لتغطية الاستهلاك في وقت الحروب.

هذا يقودنا إلى أيضاً إلى استنتاج لا يمكن الجزم به حول طبيعة المراقبة الروسية والصينية للحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران، وما إذا كانت موسكو وبكين قد رأتا في استمرارها فرصة لاستنزاف جزء من القوة الصاروخية الأمريكية، خصوصاً مع مشاهدة أسلحة إيرانية منخفضة الكلفة نسبياً تدخل في مواجهة مع منظمات أمريكية باهظة الثمن وتفرض عليها استهلاك كميات كبيرة من الذخائر الاعتراضية.

لا يعني كل ما سبق أن الولايات المتحدة فقدت موقعها على الساحة العالمية بوصفها «القوة العظمى»، بل يعني ذلك أن ثمن التفوق السهل انتهى، وأن الحفاظ على هذا التقدم يصبح مكلفاً أكثر يوماً بعد يوم. ورغم النفي الأمريكي العلني لخطورة الأزمة، فإن وجودها لا يبدو قالاً للتجاهل، بدليل تسريبات من البيت الأبيض تتحدث عن غضب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الأمر وطلبه توضيحات جدية من البنتاغون. في الخلاصة، عندما استخدمت الولايات المتحدة قنبلتيها النوويتَين ضد هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين في نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت تمتلك احتكاراً مؤقتاً لهذا النوع من السلاح، وكان بإمكانها نظرياً التعامل مع استخدامه بوصفه حدثاً استثنائياً لا يتكرر على وتيره الاستخدام التقليدي للذخائر، وأنها تمتلك الوقت الكافي لإعادة تصنيعه. اليوم يختلف الوضع مع أسلحة تشكل العمود الفقري لأي حرب وتمتلكها وتستخدمها العديد من الدول، ناهيك عن أن الاستنزاف في مخزونها جاء في حروب «جانبية» وليس في مواجهة كبرى مع ندٍّ استراتيجي كروسيا والصين. وعليه فإن سؤال القوة العظمى اليوم لا يتعلق بـ «من لديه أقوى جيش؟»، بل بـ «من يستطيع الحفاظ على أقوى جيش عندما تتحول الحرب إلى صراع طويل الأمد؟».

فيلم «حوار مع البحر».. رهان فلسطيني على القضايا الإنسانية في السينما العالمية

تقرير - ريحاب شعراوي

شهد فيلم حوار مع البحر للمخرج مؤيد عليان عرضه العالمي الأول بقسم Spotlight في الدورة الثالثة والثمانين لمهرجان فينيسيا السينمائي الدولي (2-12 سبتمبر)، تلاه عرضه الأول في أمريكا الشمالية ضمن قسم Centerpiece في الدورة الحادية والخمسين لمهرجان تورنتو السينمائي الدولي (10-20 سبتمبر) الجاري.

وتدور أحداث الفيلم في مدينة القدس المحتلة حول "كمال"، وهو رجل فلسطيني مقدسي يبلغ من العمر 60 عامًا، يتلقى أمرًا من محكمة الاحتلال الإسرائيلية يُلزمه بسداد مبلغ كبير مستحق للتأمين الوطني، يُزعم أن ابنه وائل مدين به. لكن وائل، بحسب ما يعرفه كمال، غرق في البحر الأحمر قبل عقود. وحين يكتشف أن سلطات الاحتلال لا تملك أي سجل رسمي يثبت وفاة ابنه، ينطلق متتبعًا الخيط الوحيد المتبقي أمامه، في رحلة لكشف الحقيقة ومعرفة ما حدث لوائل.

ومن خلال هذه الحكاية، يتناول الفيلم أسئلة الذاكرة والفقد والحقيقة، في سياق الواقع الفلسطيني وتعقيدات البيروقراطية الإسرائيلية.

ويتجاوز الفيلم مجرد الحبكة التشويقية، إذ تتحوّل رحلة البحث إلى تأمل في صعوبات حياة الفلسطينيين، وكيف يمكن للبيروقراطية والإجراءات القانونية أن تعيد فتح جراح قديمة، كما تُجبر الإنسان على مواجهة ماضٍ ظن أنه انتهى.

على هذه الخلفية، يمزج العمل بين الدراما النفسية والغموض والتحقيق الإنساني، بعيداً عن الخطاب المباشر.

ويحمل الفيلم أيضاً قيمة فنية خاصة، إذ يواصل مؤيد عليان، المعروف بأعماله التي تجمع بين الحس الإنساني والبعد السياسي، تقديم شخصيات فلسطينية مركبة تعيش صراعاتها اليومية بعيداً عن الصور النمطية.

الفيلم من تأليف وإنتاج مؤيد عليان ورامي عليان وإخراج مؤيد عليان، وبطولة كامل الباشا وعامر حليحل وبهيرة العباسي وماريا زريق وربى بلال وهيثم العمري. ، في استمرار للتعاون الذي جمع الأخوين في عدد من أعمالهما السينمائية، وتبلغ مدته نحو 90 دقيقة.

والفيلم من تصوير لورينزو كاساديو فانوتشي، ومونتاج ماتيو فاسيندا وصوت محمد شالودي وموسيقى فابيان فان إيك، حصلت MAD World، التابعة ل MAD Solutions، على حقوق توزيع الفيلم عالميًا، ويُعد هذا التعاون الرابع بعد أفلام "الحب والسرقة ومشاكل أخرى" و"التقارير حول سارة وسليم" و"بيت في القدس".

يذكر ان الفيلم إنتاج مشترك بين فلسطين وهولندا والمملكة العربية السعودية وقطر، أنتج الفيلم شركة PalCine Productions (مؤيد عليان ورامي عليان)، وشارك في إنتاجه كل من KeyFilm وصندوق البحر الأحمر وشركة Metafora Production. تتولى MAD Distribution مهام التوزيع في العالم العربي، بينما تتولى MAD World المبيعات في باقي أنحاء العالم (باستثناء بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ)، وقد تلقى الفيلم دعمًا من صندوق هوبرت بالس وصندوق هولندا للأفلام وصندوق البحر الأحمر ومؤسسة الدوحة للأفلام.

ومؤيد عليان مخرج وكاتب ومنتج سينمائي فلسطيني، حصدت أعماله العديد من الجوائز، وعُرضت في مهرجانات ودور عرض حول العالم.

وبهذا واصل المخرج الفلسطيني مؤيد عليان ترسيخ حضوره في السينما العالمية، بعدما اختير فيلمه الجديد "حوار مع البحر" للمشاركة في مسابقة Venice Spotlight ضمن الدورة الثالثة والثمانين من مهرجان فينيسيا السينمائي الدولي، التي تقام بين 2 و12 سبتمبر المقبل.

ويعد هذا الاختيار محطة كبرى للسينما الفلسطينية، إذ يأتي ضمن أحد أهم المهرجانات السينمائية في العالم، ويؤكد استمرار حضور إبداعاتها في المحافل الدولية.

شهد فيلمه الروائي الطويل الأول الحب والسرقة ومشاكل أخرى (2015) عرضه العالمي الأول ضمن قسم بانوراما في مهرجان برلين السينمائي الدولي.

أما فيلمه التقارير حول سارة وسليم (2018)، فقد فاز بجائزة لجنة التحكيم الخاصة وجائزة جمهور «هوبرت بالس» في مهرجان روتردام السينمائي الدولي، كما نال أبرز الجوائز في مهرجاني سياتل وديربان، وتولى موزعون طرحه في أكثر من خمسين منطقة حول العالم.

وفي عام 2009، عُرض فيلمه القصير ليش صابرين ضمن المسابقة الرسمية لمهرجان كليرمون-فيران الدولي للأفلام القصيرة.

وشهد فيلمه الروائي الطويل الثالث بيت في القدس (2023) عرضه العالمي الأول في مهرجان روتردام، ورُشح لنيل ميدالية اليونسكو غاندي وجوائز شاشات آسيا والمحيط الهادئ، كما استحوذت منصة نتفليكس على حقوق عرضه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلى جانب مسيرته السينمائية، تعاون عليان مع منظمات شبابية ومجتمعية لتعزيز الثقافة السينمائية في فلسطين، كما عمل مدرسًا للإخراج والتصوير السينمائي. وهو عضو في الأكاديمية الأوروبية للسينما، وشارك في لجان تحكيم عدد من المهرجانات وصناديق دعم الأفلام.

على شفا الانهيار.. ديون متراكمة ونفاذ الادوية المنقذة للحياة والمهام الطبية ومستلزمات الجراحة

خبراء: سياسة الاحتلال واجراءاته تدخل القطاع الصحي في فلسطين بمرحلة هي الأخطر في تاريخه

تقرير – نائل موسى

قبل ان يجفف مداد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن اتفاق وخريطة طريق لتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق غزة، ودعوته إلى وقف القتال، شهد القطاع تصعيدا إسرائيليا لافتا، تجسد في تكثيف الغارات واستهداف منشآت مدنية، أبرزها مستودع الأدوية الرئيسي في مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، في مشهد يثير تساؤلات بشأن مخططات حكومة نتنياهو ومستقبل مسار التهدئة وتنفيذ الاتفاق على الأرض.

ودمرت الغارة المستودع، وتسببت بإتلاف كميات كبيرة من الأدوية والمستلزمات الطبية التي كانت مخصصة للمستشفيات، في استهداف ممنهج للقطاع الصحي الفلسطيني الذي تؤكد التقارير ان إجراءات الاحتلال تدفعه بقسوة الى الانهيار التام في قطاع غزة والضفة الغربية.

وفيما كانت المنظمات الأممية الصحية والمجتمع الدولي، يطالب بتدفق سلس للأدوية والمستلزمات والمهام الطبية وبوضع حد للعراقيل الإسرائيلية، قصف طيران الاحتلال الحربي، المستودعات المركزية للأدوية، ودمر مخزوناته المنقذة لحياة المرضى في تحد سافر للمجتمع الدولي وتصعيد لسياسة القتل البطيء ضمن الإبادة الجماعية التي تشنها حكومة المتطرفين برئاسة بنامين نتنياهو وبدعم من واشنطن وحلفاؤها في المنطقة والعالم منذ نحو 3 سنوات.

ورأى الكاتب والمحلل السياسي أحمد الطناني أن التصعيد الإسرائيلي جاء بمنزلة رد ميداني على الإعلان الأمريكي بشأن الاتفاق، وان استهداف مستودع الأدوية يحمل رسالة سياسية تتعلق بأحد أبرز بنود خريطة الطريق، وهو تطبيق البروتوكول الإنساني وإدخال المساعدات.

وأضاف: ما يجري يعكس استمرار العدوان رغم الحديث عن التهدئة، داعيا الولايات المتحدة والوسطاء إلى ممارسة ضغوط فعلية لضمان تنفيذ ما اتُّفق عليه.

وكشفت المشاهد الميدانية أبعاد جديدة لسياسة التدمير المنهج حيث تنتقل المعركة من تدمير بنية تحتية إلى تصفية شاملة وشلل كامل للمنظومة الصحية.

ويعيد هذا التحول تشكيل المشهد الإنساني، حيث أصبح استهداف الموارد الطبية المتبقية أداة للتضييق الاستراتيجي وفرض سياسة الموت البطيء على مئات الآلاف الفلسطينيين، وفق الدكتور خليل الدقران.

وقالت إدارة المستشفى الغارة دمرت مخزون الأدوية والمستلزمات الطبية، مما يهدد عمل أقسام حيوية، في مقدمتها غسيل الكلى، الذي كانت تُجهز له الأدوية والأجهزة الطبية. ويمثل ضربة مباشرة للقطاع الصحي، محملة إسرائيل مسؤولية قصف منشأة حيوية كان يُفترض أن تستقبل مساعدات طبية في إطار أي ترتيبات إنسانية مرتبطة بالاتفاق المعلن. وطالبت منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع الدولي بالتدخل العاجل لإنقاذ ما تبقى من قدرات المستشفى.

وقال أمين سر رابطة الجرحى في غزة ظريف الغرة، إن تدمير مستودع الأدوية يفاقم معاناة أكثر من 100 ألف جريح في القطاع، موضحا أن نقص الأدوية والمسكنات والمستلزمات الطبية ينعكس مباشرة على فرص علاج المصابين وإجراء العمليات الجراحية، في ظل ما وصفه بالإنهاك الذي أصاب المنظومة الصحية نتيجة الحرب.

وتزامن استهداف المستودع، مع تقارير اممية ووطنية تحذر من نقص كارثي للدواء والمستلزمات الطبية وانهيار المنظومة الصحية في الأراضي الفلسطينية من جانب وإعلان ترامب الاتفاق على بدء تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار ووقف القتال، ما اعتبره متابعون استخفاف إسرائيلي جديد بالمجتمع الدولي والشرعة والمنظومة الدولية، وتحايل على الاتفاقات.

ويعاني قطاع غزة من عجز دوائي حاد يهدد حياة آلاف المرضى، حيث بلغ النقص في الأدوية الأساسية 47%، والمستهلكات الطبية 58%، ومواد الفحص المخبري 85%، وسط استمرار الحصار وإغلاق المعابر ومنع الاحتلال من ادخال الادوية بالكميات والنوعية والاصناف اللازمة بخلاف الاتفاقيات المبرمة بوساطة أمريكية تركية وعربية.

كما يعاني القطاع الصحي في الضفة الغربية أزمة حادة ونقصاً كبيراً في الأدوية والمستهلكات الطبية، يهدد حياة آلاف المرضى ويقترب بالخدمات العلاجية من حافة الانهيار نتيجة تفاقم العجز المالي الحكومي جراء قرصنة الاحتلال على الأموال الفلسطينية ورفض تحويل إيرادات المقاصة للشهر السادس عشر على التوالي.

وتسبب احتجاز حكومة نتنياهو أموال الضرائب الفلسطينية لفترات طويلة، بعجز مالي خانق. تراكمت معه المستحقات المالية لشركات توريد الأدوية على الحكومة الفلسطينية لتتجاوز 1.3 مليار شيكل. ما دفع الى فقدان ونقص وصول نسبة الأدوية الى مستودعات وزارة الصحة إلى نحو 35.5% من مجمل الأدوية الأساسية. وفقدان نحو 50 صنفا دوائيا لمرضى السرطان من أصل 97 صنفا مخصصا لهم، ما يهدد حياة أكثر من 4000 مريض. ونقص حاد في الأدوية والمستلزمات الخاصة بمرضى الفشل الكلوي والأمراض المزمنة الأخرى. وتأجيل نحو 11 ألف عملية جراحية في مستشفيات الضفة بسبب النقص الحاد في المستلزمات والخيوط الطبية.

وحذّرت التقارير من كارثة صحية وإنسانية غير مسبوقة، وسط مطالبات عاجلة للتدخل الدولي لإنقاذ حياة آلاف المرضى والجرحى. حيث جاء استهداف مستودعات مستشفى شهداء الأقصى ليفاقم المخاوف الدولية والمحلية.

فقد أرسلت الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني «حشد» مذكرة إحاطة رسمية إلى ممثلي وسائل الإعلام والصحافة العالمية، حول المخاطر الكارثية الناجمة عن نفاذ أدوية علاج الأورام والعلاج الكيماوي، وما يترتب عليه تهديد مباشر لحياة آلاف مرضى السرطان، في ظل استمرار الانهيار الشامل للمنظومة الصحية جراء الحرب والحصار والإغلاق المتواصل للمنافذ والمعابر.

وأكدت الهيئة في مذكرتها أن قطاع غزة يعيش أزمة صحية غير مسبوقة، بفعل تدمير المرافق الصحية، والنقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، وتعطيل الخدمات التخصصية، ومنع أو تقييد وصول المرضى إلى العلاج داخل القطاع أو خارجه.

وأوضحت الهيئة أن نحو 4,000 مريض سرطان، من بينهم 270 طفلاً، يواجهون خطر الموت والانتكاس الحاد نتيجة الانقطاع القسري والتوقف التام عن تلقي جرعات العلاج.

وقالت: حرمان مرضى السرطان من العلاج الكيماوي والحيوي ليس نقص عارض في الإمدادات الطبية تفرضه ظروف الحرب، بل انتهاكاً خطيراً للحق في الحياة والصحة، ويعرض المرضى لخطر تدهور حالتهم المرضية وفقدان فرص العلاج والسيطرة على المرض.

وأكدت «حشد» أن القطاع الصحي تكبد خسائر فادحة في الكوادر الطبية والإنسانية، بفعل الاستهداف والقتل والإصابات والاعتقالات، وتدمير المرافق الصحية والاعتداءات المتكررة وأن تقييد دخول الأدوية والمعدات الطبية ومستلزمات العمليات والفحوصات الإشعاعية والمخبرية أسهم في تعميق الانهيار الصحي وترك المرضى دون رعاية منقذة للحياة.

وأوضحت الهيئة أن الأزمة الصحية لم تكن نتيجة جانبية للعمليات العسكرية،

بل جاءت في سياق سياسة حصار وإغلاق وقيود مشددة على دخول المساعدات الطبية وخروج المرضى. وأكدت أن منع إدخال الأدوية والمعدات والمستلزمات الطبية، وعرقلة وصول المرضى إلى العلاج والرعاية، مخالفة جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما التزامات القوة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بضمان الإمدادات الطبية والغذائية للسكان المدنيين وحماية المرافق الصحية وتيسير مرور الأدوية والمهمات الطبية.

وشددت على أن فرض ظروف معيشية وصحية قاسية تؤدي إلى إلحاق الأذى الجسيم بالمرضى وحرمانهم من العلاج قد يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويستوجب تحقيقاً دولياً مستقلاً ومساءلة كل من يثبت تورطه في هذه السياسات والممارسات.

وطالبت الهيئة مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإدراج ملف استهداف المنظومة الصحية وحرمان مرضى السرطان والأورام من العلاج ضمن التحقيقات الجارية في الجرائم الدولية المرتكبة في قطاع غزة، كما دعت مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان إلى ممارسة ضغط سياسي ودبلوماسي فوري لإلزام سلطات الاحتلال بوقف الحرب وفتح المعابر بصورة كاملة وغير مشروطة، وضمان تدفق الأدوية الكيماوية والإشعاعية والمستلزمات الطبية، ومولدات الطاقة والوقود اللازمين لاستمرار عمل المستشفيات. وطالبت الهيئة المقررين الخاصين للأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتكثيف الجهود الرقابية والتوثيقية وإطلاق نداءات طارئة لفتح ممرات إنسانية آمنة ودائمة، بما يضمن الإجلاء الطبي الفوري للمرضى والجرحى، ودعت منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمؤسسات الطبية والإنسانية الدولية إلى توفير دعم لوجستي عاجل ، وإعادة تشغيل وترميم المراكز الطبية المتخصصة.

وبالتوازي، حذر تقرير حقوقي من اقتراب النظام الصحي في الضفة الغربية المحتلة من الانهيار، مع تقليص عمل 447 مرفقًا صحيًا، وتجاوز ديون وزارة الصحة 1.18 مليار دولار، ونفاد مئات الأدوية الأساسية، في ظل احتجاز إسرائيل أموال المقاصة والقيود على الحركة.

وقالت جمعية «أطباء لحقوق الإنسان»، الخميس، أن احتجاز أموال المقاصة «يقوض بشدة قدرة السلطة الوطنية على تمويل الخدمات الصحية الأساسية»، محذرًه من أن تداعيات الأزمة باتت تطاول المرضى والطواقم الطبية والمرافق الصحية في مختلف أنحاء الضفة.

وبحسب تقرير للجمعية، قلّصت 447 منشأة وخدمة صحية من أصل 590 تتبع لوزارة الصحة الفلسطينية ساعات عملها بصورة حادة، وباتت تعمل يومًا أو يومين فقط في الأسبوع. وأن «63% فقط من مراكز الرعاية الصحية الأولية عملت بصورة جزئية خلال عام 2025»، فيما اقتصر دوام عدد كبير منها على يوم واحد أسبوعيًا، بعدما كانت تعمل ستة أيام في الأسبوع قبل تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وحذرت الجمعية من أن هذا التقليص ينعكس على قدرة المرضى على تلقي الفحوص والعلاجات والمتابعة الطبية، ولا سيما في المناطق البعيدة عن المستشفيات المركزية.

وأفاد التقرير بأن ديون وزارة الصحة الفلسطينية للمستشفيات الخاصة وشركات الأدوية تجاوزت 1.18 مليار دولار.

وقال: الوزارة يفترض أن توفر 1260 دواءً أساسيًا، إلا أن «160 دواءً نفدت بالكامل»، بينما تكفي مخزونات نحو 600 دواء لأيام قليلة. و250 دواءً آخر « يتوفر بكميات محدودة»، ما يضع المرضى الذين يحتاجون إلى علاجات مستمرة أمام صعوبات في الحصول عليها.

وبحسب التقرير، تشمل الفئات الأكثر تضررًا مرضى السرطان والفشل الكلوي والسكري وأمراض القلب، إلى جانب المصابين بأمراض مزمنة أخرى يحتاج علاجها إلى انتظام في توفير الأدوية والفحوص والمتابعة، وأن نقص الأدوية لا يمثل خللًا مؤقتًا في التوريد، وإنما جزء من أزمة مالية وتشغيلية ممتدة تعيق قدرة وزارة الصحة على شراء احتياجاتها وسداد ديونها للجهات المزودة للخدمات والأدوية.

وأشار التقرير إلى أن موظفي القطاع الصحي العام ما زالوا يتقاضون أجزاءً من رواتبهم فقط، وغالبًا بعد تأخير طويل، الأمر الذي انعكس على القدرة التشغيلية للمرافق وعلى استقرار عمل الطواقم.

وفي التاسع من أيار/ مايو 2026، أعلنت نقابة الأطباء الفلسطينيين إضرابًا مفتوحًا احتجاجًا على عدم صرف الرواتب كاملة. وتسبب بإغلاق مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة، فيما اقتصر عمل المستشفيات الحكومية بصورة كبيرة على الحالات الطارئة وتلك التي تتطلب تدخلًا منقذًا للحياة. ورغم إعلان النقابة، بعد نحو شهر، البدء برفع الإضراب تدريجيًا، قالت الجمعية إنه «حتى وقت كتابة التقرير، ما زال الموظفون الصحيون يعملون بقدرة تشغيلية منخفضة».

وأضافت أن «نقص الأدوية، وتأخر الرواتب، والقدرات المحدودة، ما زالت قائمة إلى حد كبير دون تغيير»، بما يعني أن العودة الجزئية إلى العمل لم تعالج الأسباب الأساسية للأزمة.

واعتبرت جمعية «أطباء لحقوق الإنسان» أن احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة الفلسطينية يشكل «محركًا رئيسيًا» لتدهور النظام الصحي.

ووفقًا لبيانات أوردها التقرير عن البنك الدولي، ارتفعت الاقتطاعات الإسرائيلية الشهرية من نحو 200 مليون شيكل قبل تشرين الأول/ أكتوبر 2023، إلى قرابة 500 مليون شيكل شهريًا.

وأدى ذلك، إلى «تقليص الأموال المحولة إلى السلطة بأكثر من النصف»، ما ضاعف عجزها عن دفع الرواتب وتمويل المؤسسات العامة.

ولفتت الجمعية إلى أن الأزمة المالية تتفاقم بالتوازي مع تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية، والإغلاقات، والحواجز والقيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في مختلف أنحاء الضفة، التي «تزيد من تدهور الخدمات الصحية، وتحد من قدرة المرضى على الوصول إلى العلاج»، ولا سيما في الحالات التي تحتاج إلى تنقل منتظم بين المدن والبلدات والمستشفيات المتخصصة.

وفيما تتواصل التحذيرات من اقتراب المنظومة الصحية من الانهيار الكامل، وجّه رئيس الوزراء محمد مصطفى جهات الاختصاص بتسريع عمليات توريد الأدوية، رغم الأزمة المالية الخانقة وخاصة أولوية توفير أدوية الأمراض المزمنة. كما وافق مجلس الوزراء على تسريع إجراءات الشراء لدواء خاص بالأطفال الخدج في أقسام الحضانات في المستشفيات الحكومية، بالإضافة إلى أصناف أدوية أخرى.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية، أن القطاع الصحي في دولة فلسطين يمر بمرحلة هي الأخطر في تاريخه، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتصاعد اعتداءات الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس، إلى جانب الأزمة المالية الخانقة التي تواجهها الحكومة نتيجة قرصنة حكومة الاحتلال للأموال الفلسطينية، والتي ألقت بظلالها على قدرة القطاع الصحي على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للمواطنين من مرضى وجرحى.

واوضحت، أن "المنظومة الصحية في غزة تعمل في ظروف إنسانية وصحية بالغة القسوة، في ظل الاستهداف المتكرر للمستشفيات والمراكز الصحية، والنقص الحاد في الأدوية والمستهلكات والمستلزمات الطبية والوقود، الأمر الذي يهدد قدرة المرافق الصحية على الاستمرار في تقديم خدماتها المنقذة للحياة، ويضاعف معاناة آلاف المرضى والجرحى".

وجددت الوزارة مناشدة الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات والمؤسسات الحقوقية والإنسانية، لتحمل مسؤولياتها، والضغط على سلطات الاحتلال لضمان إدخال الأدوية والمستلزمات الطبية والوقود والمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل عاجل ومنتظم، وفتح ممرات إنسانية آمنة تكفل وصول الإمدادات الطبية والمرضى والجرحى دون إعاقة أو تأخير، ووقف الانتهاكات بحق القطاع الصحي الفلسطيني، وضمان حماية المرافق والطواقم الطبية، انسجاماً مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

وقال وزير الصحة ماجد أبو رمضان إن "حماية المنظومة الصحية في فلسطين ليست قضية فلسطينية فحسب، بل مسؤولية قانونية وأخلاقية تقع على عاتق المجتمع الدولي. إن استمرار حرمان المرضى من العلاج، ومنع وصول الإمدادات الطبية، واستهداف المرافق والطواقم الصحية، يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، ويستوجب تحركاً عاجلاً يتجاوز بيانات الإدانة إلى إجراءات عملية وفاعلة."

وأشادت وزارة الصحة بالطواقم الطبية والصحية والإدارية العاملة في قطاع غزة، التي قدمت نموذجاً استثنائياً في الصمود والتفاني والالتزام المهني والإنساني، وواصلت أداء رسالتها رغم فقدان كثير من أفرادها لأحبائهم، وتعرضهم للنزوح والاستهداف، وتدمير منازلهم، وافتقارهم إلى أبسط مقومات الحياة. وقال وزير الصحة، الكوادر الصحية في قطاع غزة أثبتت أن رسالة الطبيب والممرض والمسعف والعامل الصحي أسمى من كل الظروف، وأن الانتماء لهذه الرسالة لا تحده الحرب ولا تكسره المعاناة. مشددا ان هذه التضحيات محل اعتزاز وتقدير من الوزارة وشعبنا.

وأكدت الوزارة اسعيها لضمان استمرارية الخدمات الصحية، وإدارة الموارد المتاحة بكفاءة، وتعزيز صمود المنظومة الصحية، كما تواصل، بالتنسيق مع الحكومة والشركاء الدوليين، والمجتمع المحلي، جهودها لحشد الدعم السياسي والمالي والإنساني، والعمل على كسر الحصار المفروض على القطاع الصحي في غزة، والتخفيف من آثار الحصار المالي الذي يواجه الحكومة الفلسطينية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات الصحية للمواطنين.

بقلم: محمد علوش

استعادة المبادرة

تدخل جبهة النضال الشعبي الفلسطيني الاستعدادات لانتخابات المجلس التشريعي المقبلة من موقع سياسي واضح؛ لا باعتبار الانتخابات موسماً عابراً أو سباقاً على المقاعد، بل استحقاقاً وطنياً يتيح للشعب الفلسطيني أن يميز بين القوى والبرامج والخيارات، وأن يقرر أي فلسطين يريد، وأي نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يستطيع أن يلبي تطلعاته.

من هذا المنطلق، تأتي مشاركة الجبهة استناداً إلى إرث وطني ومجتمعي يمتد عبر عقود من النضال في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى إسهاماتها في الدفاع عن الحقوق الوطنية وفي ميادين العمل النقابي والعمالي والجماهيري والاجتماعي، لكن هذا الإرث ليس بديلاً عن الحاضر، ولا يمنح أحداً حصانة سياسية؛ فالشرعية تتجدد بقدر القدرة على فهم المجتمع، ومراجعة التجربة، وتقديم برنامج يستجيب لأسئلة الناس.

ولهذا لا تدخل الجبهة الانتخابات لاستعادة صورة من الماضي، وإنما لاستعادة حضور سياسي واجتماعي يستند إلى تاريخها ويتطلع إلى المستقبل، فالجبهة ليست اسماً محفوظاً في ذاكرة الحركة الوطنية، بل قوة من اليسار الوطني الديمقراطي والاجتماعي تمتلك رؤية مختلفة لطبيعة الدولة والمجتمع والاقتصاد، وتريد أن تضع هذه الرؤية أمام الناخبين بوضوح، ليكون الاختيار قائماً على البرامج والمواقف لا على الاستقطاب الفصائلي. إن حاجة المجتمع الفلسطيني اليوم ليست إلى مزيد من الاستقطاب، بل إلى تعدد حقيقي في الخيارات، حيث يحتاج المواطن إلى أن يرى الفارق بين من يريد سلطة بلا رقابة، ومن يريد دولة يحكمها القانون؛ وبين من يتعامل مع الاقتصاد باعتباره مجالاً لتراكم النفوذ والثروة، ومن يراه أداة للإنتاج والعدالة الاجتماعية؛ وبين من يختزل حقوق الناس في الوعود الانتخابية، ومن يريد تحويلها إلى سياسات وتشريعات ملزمة. ومن هنا نطرح العدالة الاجتماعية باعتبارها جزءاً من المشروع الوطني، لا ملفاً منفصلاً عنه، فالدولة الفلسطينية المنشودة ليست علماً ومؤسسات وحدوداً فقط، وإنما دولة المواطن؛ دولة تحمي العامل، وتدعم الفلاح، وتواجه البطالة، وتحمي الفئات الفقيرة، وتوسع الطبقة الوسطى، وتضمن التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتصون حقوق المرأة، وتفتح أمام الشباب فرص المشاركة والعمل وصناعة القرار.

ولا يمكن تحقيق ذلك من دون سياسة اقتصادية وطنية تعيد الاعتبار للإنتاج والعمل، وتدعم الزراعة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتواجه التبعية الاقتصادية، وتحمي المال العام، وتضع الموارد في خدمة التنمية والمجتمع، فالعدالة الاجتماعية ليست شعاراً، وإنما طريقة لإدارة الاقتصاد وتوزيع الفرص والموارد، وهي في الوقت نفسه شرط للصمود الوطني.

وتستند هذه الرؤية إلى تجربة الجبهة في الدفاع عن العمال والفئات الشعبية، وإلى إيمانها بأن قضية العامل والأسرة والشاب والمزارع والمرأة هي في صميم القضية الوطنية، فالاحتلال لا يصادر الأرض والحرية فقط، بل يعمق التبعية والفقر والهشاشة، ولذلك لا يمكن فصل التحرر الوطني عن التحرر الاجتماعي والاقتصادي.

وعلى المستوى الوطني، تتمثل الأولوية في إنهاء الاحتلال والاستيطان والضم والتهجير، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، وإنهاء الانقسام، وتوحيد المؤسسات، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، واستعادة القرار الوطني الجامع ضمن استراتيجية وطنية موحدة.

أما الديمقراطية، فلا نراها مجرد صندوق اقتراع، بل نظاماً متكاملاً يقوم على التعددية وتداول السلطة واستقلال القضاء وحرية الإعلام وحق المعارضة والمساءلة، فالدولة التي تخشى الاختلاف لا تستطيع أن تبني مجتمعاً ديمقراطياً، والقوة السياسية التي لا تقبل النقد تتحول إلى جزء من الأزمة التي تدعي مواجهتها.

ندخل هذه الانتخابات ونحن ندرك أن على الجبهة أن تستعيد حضورها الجماهيري وتوسع قاعدتها الاجتماعية وتجدد أدواتها السياسية والتنظيمية، ولا نخفي ذلك، بل نراه مسؤولية سياسية، كما لا نطلب من الناس أن يمنحونا ثقتهم استناداً إلى تاريخنا وحده؛ بل نطلب منهم أن يحكموا على مواقفنا وبرنامجنا وقدرتنا على تمثيل مصالحهم والدفاع عنها. نريد انتخابات تفتح المجال أمام المجتمع ليرى الفروق بين البرامج، لا انتخابات تعيد إنتاج الثنائية والاستقطاب، ونريد مجلساً تشريعياً يعكس التعدد الفلسطيني، ويمارس دوره في التشريع والرقابة، ويضع السلطة تحت المساءلة، ويعيد الاعتبار للمواطن باعتباره مصدر الشرعية وصاحب الحق في اختيار ممثليه ومحاسبتهم.

إن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني تخوض هذا الاستحقاق بتاريخها، لكنها لا تعيش عليه؛ بإرثها الوطني والاجتماعي، لكنها لا تتكئ عليه؛ وبمشروع يسعى إلى وصل التحرر الوطني بالعدالة الاجتماعية، والديمقراطية بالاستقلال، والقرار الوطني بمصالح الناس.

نحن لا نطلب من الفلسطينيين أن يتذكروا من كنا، بل أن يحكموا على ما نريد أن نكونه معهم، فالمعركة ليست على عدد المقاعد، وإنما على طبيعة الدولة التي نريد بناءها، والمجتمع الذي نريد حمايته، والاقتصاد الذي نريد تأسيسه، ومستقبل المشروع الوطني الذي يستحقه شعبنا. إنها معركة استعادة المبادرة: مبادرة السياسة، واليسار الديمقراطي الاجتماعي، والمواطن، والمشروع الوطني.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور